نحو مؤشرات للسياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني

دراسة تكاملية من منظور الخدمة الاجتماعية

أ.د. أحمد يوسف بشير*

قال تعالى:

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ سورة الفرقات آية(74)

وقال تعالى:

﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾

سورة الكهف آية(46)

وجاء في الحديث الشريف: ((كلكم راعٍ وكلكم مسئول ع رعيته .....))

صدق رسول الله (ﷺ)

(متفق عليه عن أبن عمر)

وقال الشاعر:

إنمـــــا أولادنـــــــا بيـــــننا * * * أكبادنا تمشي على الأرض

* أستاذ التخطيط الاجتماعي-رئيس قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب-جامعة صنعاء.

تمهيد:

- يموج عالمنا المعاصر بالعديد من التغيرات السريعة والتحولات الجذرية، سواء كان ذلك على الصعيد الاقتصادي أو التكنولوجي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو السياسي، تلك التغييرات التي تركت وتترك آثارها العميقة والبعيدة المدى على الإنسان والأسرة والمجتمع على السواء، وترتب عليها بروز العديد من المشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية المتشعبة والمعقدة التي تنعكس آثارها السلبية على فئات المجتمع كافة، وشتى المراحل العمرية للإنسان، وبخاصة تلك الفئات الضعيفة أو المعرضة للخطر، (كالطفولة، والمرأة، والمسنين، والمعاقين، وغيرها من الفئات).

- ولا شك أن هذه المشكلات والقضايا تتطلب تدخلاً مهنياً يتسم بالتكامل والشمول والعمق ،سواء على المستوى العلمي الأكاديمي(من أجل دراسة وفهم وتمحيص واقع تلك المشكلات والظواهر من حيث ظروف نشأتها، حجمها، درجة انتشارها، نموها، نوعية وحجم المتأثرين بها، وتشخيص أسبابها وعواملها والتعرف على الآثار المترتبة عليها والجهود المبذولة للتعامل معها) أو على المستوى العملي والإجرائي(بتصميم وصياغة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات التي تستهدف معالجة تلك المشكلات والحد من آثارها وتداعياتها السلبية، وتنفيذها وتقويمها بصفة مستمرة).

- ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى انعكاسات (ظاهرة العولمة) على كافة جوانب الحياة في المجتمعات الإنسانية اليوم، وكذا على النظم الاجتماعية، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى عجز تلك النظم عن أداء وظائفها المنوطة بها، وتحقيق الأهداف المجتمعية التي نشأت من أجل تحقيقها، كما أدى أيضاً إلى تناقص قدرة الفئات المختلفة في الاستفادة من تلك النظم لإشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها، الأمر الذي ينشأ عنه ما يعرف في علم الاجتماع ب"ظاهرة التفكك الاجتماعي".

- ومن بين تلك النظم التي تأثرت وتتأثر بالتغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة التي يتعرض لها عالم اليوم "نظام الأسرة" الذي يشكل حجر الزاوية في بناء المجتمع البشري، وعليه تتوقف قدرة المجتمع على الاستمرار والاستقرار والتقدم والنهوض.

- وتعد مرحلة الطفولة بوجه عام (والطفولة المبكرة بوجه خاص) المرحلة التكوينية المهمة في حياة الإنسان :إذ أنها تعد وبحق الفترة التي يتم فيها وضع البذور الأولى للشخصية الإنسانية التي تظهر ملامحها وقسماتها في مستقبل حياة الطفل، كما إنها أكثر مراحل النمو الإنساني أثراً فيما يليها من المراحل، الأمر الذي يقتضي أن تحظى تلك المرحلة باهتمام خاص من التخصصات العلمية والمهنية والأنساق المجتمعية كافة.

- بيد أن هذا الاهتمام الذي يوليه أي مجتمع لمرحلة الطفولة ورعايتها وحمايتها وتنميتها يعد من أهم الملامح التي تنبئ بمدى تقدم المجتمع وتطوره، فأطفال اليوم هم "رجال الغد" بحق، وهم أيضاً "قادة المستقبل".

- وبتعبير متكافئ أضحى الاهتمام بمرحلة الطفولة وحمايتها - من كل ما من شأنه أن يتهدد وجودها، أو نموها الطبيعي السليم - مؤشراً حضارياً مهماً تتسابق في مضماره الأمم والشعوب، وتسن فيه التشريعات الخاصة بحماية الأطفال وضمان حقوقهم، والدفاع عن قضاياهم، حتى أصبح هذا المجال مقياساً لتقدم المجتمعات ورقيها وتحضرها في العقود الأخيرة، خاصة مع تزايد حجم الأطفال قياساً إلى عدد السكان في العالم بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ففي المجتمعات الإسلامية نجد أن فئات الشباب والأطفال تشكل حوالي (50%) من إجمالي عدد السكان، وتميل هذه

النسبة إلى الزيادة في بعض الدول الإسلامية[1]. الأمر الذي يشكل ضرورة ملحة لدراسة المشاكل والقضايا المرتبطة بهذه الفئة وتؤثر عليها حاضراً ومستقبلاً ، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تكفل وضع سياسات متكاملة لرعاية الطفولة وضمان استقرارها ونموها على الوجه المطلوب.

- هذا وتظهر العديد من الدراسات والبحوث[2] التي أجريت في مجال الطفولة على المستوى العالمي والمحلي تنامي تلك المشكلات وتنوعها ،فهناك "مشكلة العنف الموجه ضد الأطفال، سواء من قبل الأسرة أو الشارع أو الحيرة أو المدرسة أو المجتمع- وإساءة المعاملة والإهمال- وانحراف الأحداث- وأطفال الشوارع - وعمالة الأطفال- وتهريب الأطفال- والإعاقة- واليتم- والتسرب من التعليم- والفقر- ونقص الخدمات- وأمراض الطفولة... وغيرها من المشكلات"،وجميعها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرة المجتمع إلى مرحلة الطفولة، والترتيبات التي يتخذها نحو رعايتها وتأمين وجودها ومستقبلها.

- ومن ناحية أخرى تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى الربط بين إساءة المعاملة والإهمال في الصغر من ناحية، وبين الأمراض والإعاقات المزمنة والانحرافات التي يعاني منها الأشخاص البالغون في المراحل التالية[3] من ناحية أخرى.

- على الرغم من أن رعاية الطفولة وحمايتها تعد اليوم من الأولويات المهمة والقضايا الحيوية والمصيرية التي يوليها المجتمع اليمني اهتماماً متزيداً، وبخاصة في العقود الأخيرة إذ اتخذ المجتمع اليمني العديد من التدابير والاستراتيجيات التي تعمل على ربط رعاية الطفولة بقضايا ومسائل التنمية البشرية، وأوجد العديد من المؤسسات والقطاعات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالطفولة وتنميتها، استناداً إلى مبررات مهمة، لعل من أبرزها أن الأطفال يشكلون ثقلاً مهماً في التركيبة السكانية ويصلون إلى حوالي 48% من إجمالي السكان[4] .على الرغم من ذلك كله الدراسات والبحوث الميدانية تشير ،والواقع يشهد ويؤكد ،أن الطفل في المجتمع اليمني ما زال يواجه العديد من المشكلات(التربوية ، الاجتماعية، التعليمية والصحية) التي تعيق نموه الطبيعي، وتحد من إمكانية جعله فرداً سوياً ونواة لجيل يمني سوى يصنع المستقبل الحضاري للمجتمع اليمني ويحقق الآمال والطموحات التي يصبو إلى تحقيقها.

- وهو الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في السياسات والبرامج المعتمدة لرعاية الطفولة، وإلقاء الضوء على جوانب القصور فيها ،والعمل على التوصل إلى سياسة متكاملة لتحقيق الأهداف المنشودة، وتلافي أوجه القصور في

---

(1) سهام محدي حبار، الطفل في الشريعة الإسلامية ومنهج التربية الإسلامية، بيروت، المكتبة العصرية، 2007م، ص22

(2)انظر: - لوسي يعقوب ، الطفل والمجتمع، القاهرة، مكتبة المحبة، 1999م.، ص35.

- رونالد النغورث، ترجمة فتحية السعودي، الطفل الطبيعي- بعض المشكلات في سنوات الطفولة المبكرة ومعالجتها، عمان، دار المدى للنشر، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1995م، ص64.

- روبرت فايرز، ترجمة ورشة الموارد العربية- نحو بداية عادلة للأطفال وضع برنامج الرعاية والتطور المبكرة في البلدان النامية، نيقوصيا، ورشة الموارد العربية، 1995م، ص33

- طلعت ذكري مينا، التنشئة الأسرية وأثرها في حياة الأطفال، القاهرة، مكتبة المحبة، 1989م، ص 12.

- المجلس العربي للطفولة والتنمية وآخرون، الحلقة البحثية عن الرعاية النهارية لطفل ما قبل المدرسة في المجتمع، القاهرة، 2-3- يوليو 1991م، 16

(3) Charles Welson, child abuse(san eeagou, S.A. 1999).

(4) المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ، التقرير الاجتماعي السنوي، الإصدار السنوي الأول، 2007م، ص 48.

السياسات والبرامج القائمة حالياً، وابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال العمل مع الأطفال وحمايتهم وكفالة حقوقهم.

- وإسهاماً منا في تحقيق هذا الهدف جاءت هذه الورقة التي تستهدف في المقام الأول المراجعة النقدية للسياسات والجهود القائمة لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني، ومن ثم تقديم واقتراح بعض المؤشرات التي نرى أهمية الأخذ بها في تصحيح الوضع، وتفعيل سياسات وبرامج الرعاية الموجهة للطفل اليمني.
- وفيما يأتي بعض العناصر التي تشتمل عليها هذه الورقة لتحقيق هذا الهدف:

أولاً: تحديد المفاهيم الرئيسة.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية وقضايا الطفولة.

ثالثاً: نظرة نقدية لواقع السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني.

رابعاً: مؤشرات مقترحة لسياسة اجتماعية متكاملة لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني.

أ. الحاجة إلى سياسة اجتماعية.

ب. أسس السياسة المقترحة وركائزها ومنطلقاتها.

ج. أبعاد السياسة الاجتماعية.

وفيما يأتي نتناول تلك العناصر بشيء من الإيجاز بما يخدم أهداف هذه الورقة:

أولاً: تحديد المفاهيم الرئيسة:

1- مفهوم الطفولة Childhood :

- يعد مفهوم الطفولة (كغيره من العديد من المفاهيم التي تشكل لبنات العلم الاجتماعي والإنساني) من المفاهيم الغامضة والشائكة التي تتعدد حولها الرؤى، وتختلف بشأنها وجهات النظر في تحديدها وتعريفها، مما يعيق الوصول إلى تعريف عام يتفق عليه ويحظى بالقبول لهذا المفهوم.
- وبوجه عام يطلق "مصطلح الطفولة" عادة على الفترة التي يقضيها الصغار من أبناء البشر من حياتهم منذ الميلاد إلى أن يكتمل نموهم، ويصل إلى مرحلة النضج[1] . ذلك على الرغم من الاختلافات في تحديد المدى الزمني لهذه المرحلة بين العلماء والباحثين على اختلاف تخصصاتهم، فبينما يرى البعض أنها تمتد من الولادة وحتى سن الخامسة عشرة ، يرى آخرون أنها تبدأ من أول شهور الحمل وتنتهي ببلوغ سن السادسة عشرة[2] . بينما يرى فريق ثالث[3] أنها تبدأ منذ الميلاد وحتى سن الرشد، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، إذ قد تنتهي الطفولة عند البلوغ أو عند الزواج أو يصطلح على سن محددة.

---

(1)محمد أبو العزم – حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي، الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية ، بيرون، 1970م، ص 67.

(2)السيد عبد العاطي السيد،، احتياجات الطفولة في المجتمعات، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1977م، ص 37.

(3) محمد عاطف غيب، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص55.

- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 55.

- ويود الباحث أن يقرر أن المقصود باصطلاح "الطفولة" في الدراسة الراهنة تلك المرحلة التي يكون فيها الطفل هو الطرف المستجيب دوماً أو غالباً لعمليات التفاعل الاجتماعي من حوله، وتكون فيها العلاقة بين الطفل والمجتمع في الغالب أحادية الاتجاه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية[1]، وهو ما يبرز أهمية مرحلة الطفولة للفرد والمجتمع على السواء، إذ يتحدد من خلالها مستوى تكامل الفرد مع المجتمع على المستوى الثقافي والاجتماعي والوظيفي والمعياري والشخصي، فالأطفال هم في الحقيقة، مرآة المجتمع، وفيهم يستطيع المجتمع أن يرى كيف يمكن أن تكون صورته مستقبلاً.

- ويؤكد (عماد الدين إسماعيل) على هذه الحقيقة حين يقرر أنه إذا كانت السمات الشخصية للفرد هي نتاج لخبراته الطفلية، فإنه يبدو من المنطقي أيضاً أن تكون أشكال السلوك المميزة للمجتمع بأكمله هي نتاج الأسباب والعوامل نفسها، ويمكن تفسيرها بنفس الطريقة نفسها [2]، هذا فضلاً عن أن أطفال اليوم يمثلون قاعدة أساسية للقوى العاملة المستقبلية، والمخزون الاحتياطي الرئيس والاستراتيجي للمهارات الفنية والقوى الذهنية التي يعتمد عليها في حل مشاكل الغد وتأسيساً على ذلك فإن سياسة تنمية الموارد البشرية ينبغي أن ترتكز على مفهوم دينامي للطفولة بحيث ينبغي أن تقوم على حقيقة مؤداها أن طفل اليوم وشاب الغد يعد عنصراً فعالاً في تحقيق التغير الاجتماعي المنشود.

- ولأهمية مرحلة الطفولة فقد عنيت كل الشرائع السماوية بتلك المرحلة، وأولتها اهتماماً خاصاً، وكذا المواثيق والاتفاقيات الدولية، ولجان حقوق الإنسان والدساتير والقوانين التي تتخذ منها الدول منهاجاً لحياتها وحياة شعوبها.

- كما أن الإسلام على وجه الخصوص أعطى عناية خاصةً بتقرير حقوق الطفل، وواجبات الأسرة والمجتمع نحوه، وأوضح ما يجب له من رعاية صحية وتربوية وثقافية وروحية متكاملة، ونصوص الكتاب والسنة حافلة بالتوجيهات والأحكام الشاملة والتفصيلية في هذا الشأن.

- وصفوة القول، أكدت أدبيات الطفولة على الأهمية البالغة لمرحلة الطفولة،ومحوريتها في حياة الإنسان والمجتمع، وضرورة الاهتمام بها ووضع السياسات والخطط التي تكفل رعايتها تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة، الأمر الذي يرجع إلى عدة اعتبارات مهمة كشفت عنها تلك الدراسات[3]، ويؤكدها الواقع المنظور، نلخصها فيما يأتي:

1. أن طفولة الإنسان تعد أطول مرحلة طفولة(زمنياً) في الكائنات الحية على الإطلاق، ومن ثم فهو في أمس الحاجة للعناية والرعاية والاهتمام لفترة طويلة من الزمن تختلف باختلاف حظ المجتمعات من الحضارة أو البداوة، إذ يرى البعض أن طفولة الإنسان تزداد طولاً كلما ازداد المجتمع رقياً في سلم التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالمجتمع كلما ارتقى وازداد تحضراً تعقدت الحياة فيه، ومن ثم ازدادت الفترة اللازمة لإعداد أطفاله للحياة الصالحة وممارسة أدوارهم في خدمته مستقبلاً.

---

(1)ونقصد هنا بالتنشئة الاجتماعية هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها نقل التراث الاجتماعي لكل مولود جديد إلى أن يمارس دوره في المجتمع التي تعتمد في المقام الأول على التلقين والمحاكاة.

(2)محمد عماد الدين إسماعيل، الأطفال مرآة المجتمع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 99، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، مارس1986ن، ص 8.

(3)أنظر محمد عماد الدين اسماعيل، مرجع سابق. ص 69-73.

- رابح تركي ، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية الحديثة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) السنة الثامنة، جامعة الكويت، 1980م، ص 102 - 103.

2. أن الطفل قابل للتكيف والتغير بحسب البيئات التي يعيش فيها، وبحسب المؤثرات التي يتعرض لها في صغره سلباً أو إيجاباً.

3. أن طفل اليوم هو رجل الغد، وعليه يتوقف بناء المجتمع المرغوب، وبناء الحضارة المنشودة، فإن أي مجتمع يتطلع للنهوض بحياته والتقدم والارتقاء بنوعية تلك الحياة ينبغي أن يضع قضية العناية بالطفل في المقام الأول من اهتماماته.

لهذه الأسباب والدوافع وغيرها يأتي في تصورنا الاهتمام بالتعرف على الوضعية القائمة للسياسات القومية لرعاية الطفولة، وما يتمخض عنها من خطط وبرامج ومشروعات وجهود، وتقويمها وتلافي ما فيها من أوجه قصور استناداً إلى الأسلوب العلمي السليم.

2- مفهوم الخدمة الاجتماعية Social work:

- رغم أن لدينا العديد من التعريفات التي صدرت للخدمة الاجتماعية على مدى قرن من الزمان أو يزيد، فإن معظم تلك التعريفات ما زال عاجزاً عن تقديم مفهوم (جامع مانع) يحظى بالقبول من كافة المشتغلين بالخدمة الاجتماعية تعليماً وممارسة، ومن خلال استقراء تلك التعريفات المتعددة يتبين لنا أن بعض تلك التعريفات واسع جداً بحيث يضم جوانب لا تدخل بطبيعتها في نطاق الخدمة الاجتماعية، بينما نجد أن البعض الآخر أضيق من أن يشمل جوانب تعد جزءً لا يتجزأ منها[1].

- ولعل هذا هو ما حدا بالجمعية القومية للأختصاصيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية للاتجاه نحو محاولة التوصل إلى "تعريف عامل" لممارسة الخدمة الاجتماعية عام 1958م، على أساس تحليل الممارسة المهنية إلى مجموعة من المكونات هي(القيم المهنية، المعارف، الأغراض، الطرق الفنية، المصادقة المجتمعية)[2].

- وعلى الرغم من أن معظم التعريفات تؤكد على أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تعتمد على المعرفة العلمية المتراكمة، وتستهدف تحسين نوعية الحياة للإنسان سواء عن طريق تيسير العلاقات المرضية، أو عن طريق العمل على إشباع الاحتياجات الاجتماعية ومواجهة المشكلات الفردية والاجتماعية، لكن مستويات التدخل المهني تختلف بين تلك التعريفات، وبوجه عام نرى أنها تعكس موقفين أو مرحلتين من مراحل نمو المهنة على النحو الآتي:

أ- الخدمة الاجتماعية التقليدية Traditional Social work:

وترتكز أساساً على التدخل على مستوى الفرد أو الجماعة، ولا تعطي اهتماما كبيراً للتدخل على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع العام والنظم الاجتماعية الأساسية.

ويقوم هذا الاتجاه على افتراض مؤداه: أن أسباب المشكلات التي يواجهها الإنسان إنما تكمن في الأفراد أنفسهم، دون أن تشكك في دور البناء الاجتماعي ذاته كسبب محتمل للمشكلات الاجتماعية، وفي هذا الإطار ازدهرت طريقة "خدمة الفرد Case work" وظل هذا الموقف سائداً حتى بداية الستينات من القرن الماضي (وما تزال هذا الموقف

(1)see: Noel Timms, Social work, London: Routtege & Kegan Paul, 1970) P2.

(2) Harriedt Partilett, Towards the clarification and Improve mental Social Work" in social work , Vol. 3, No. 2, April, 1958, PP 3-9.

سائداً حتى الآن في واقع الممارسة في الولايات المتحدة، وإن انحسر على مستوى النظرية) إذ بدأت المطالبة بالتغيير الاجتماعي الواسع النطاق.

ب- الخدمة الاجتماعية الحديثة Modern Social work:

وهو اتجاه يقوم على التشكك في النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على إشباع حاجات الناس تلقائياً، ومن هنا بدأت المطالبة بالتغيير الاجتماعي الواسع النطاق الذي يتم على مستوى النظم الاجتماعية نفسها بدلاً من الاقتصار على مستوى الأفراد والجماعات، هذا هو الاتجاه الحديث في الخدمة الاجتماعية وقد بدأت أعداد أكبر وأكبر من الأختصاصين الاجتماعيين ترتبط بالمسائل المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي بالإضافة إلى الاهتمامات الفردية التقليدية.

- هذا وتعتمد الورقة الراهنة على الاتجاه الحديث في الخدمة الاجتماعية القائم على إدراك الارتباط الوثيق بين مختلف مستويات الممارسة المهنية، والتفاعل بين أوجه حياة الإنسان كفرد أو كعضو في جماعة أو منظمة رسمية أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي، وضرورة التدخل على كل مستوى من هذه المستويات إذا أردنا تحقيق أهداف المهنة بشكل فعال.

- وفي هذا الصدد تؤكد أدبيات الخدمة الاجتماعية على أن المهنة بدأت تبلور لنفسها أساليب وأدواراً جديدة تلائم العمل على مختلف تلك المستويات[1].

3- مفهوم السياسة الاجتماعية Social policy:

ينظر إلى محمة السياسة الاجتماعية على أنها تمثل في نظام أسبقية المطالب في الناتج القومي، ولا يستخدم مصطلح السياسة الاجتماعية بطريقة فنية غالباً، بل يكتفى بوصف سياسات الحكومة بالنسبة لمجال الخدمات الاجتماعية، أي وصف المسائل المتعلقة بالصحة والتعليم – والإسكان- والتأمين الاجتماعي- والمساعدات الأهلية [2].

- هذا وبالنظر إلى السياسات الاجتماعية القائمة في المجتمعات العربية نجد أن لها شطرين: **الأول:** يتمثل في "السياسة الاجتماعية الرسمية" التي تتبناها الأنظمة الحاكمة في صورة مبادئ وقواعد دستورية وقانونية،وأيضاً في شكل برامج وأنشطة ومشروعات ومؤسسات وأرصدة مخصصة للرعاية الاجتماعية في شتى المجالات والميادين.

والثاني: يتمثل في "السياسة الاجتماعية الشعبية" التي تمتد جذورها إلى الأصول الحضارية المغروسة في وجدان المجتمع، وتوجه طرائق وأساليب المعاملة في الرعاية، ويلاحظ أن هذه الأساليب في أغلب أحوالها تتميز بالتلقائية الاجتماعية، كالرعاية المستمرة والممتدة للإنسان في أحضان الحياة الأسرية والعائلية في شتى مراحل حياته المختلفة من الطفولة إلى الشيخوخة.

---

(1) Walter A. Fried Lander, concept and methods of social work,(New Jersey: prentice- Haalline, 1958) P. 8 – 9.

(2)علي محمد أحمد ، التنمية الاجتماعية والأمن في اليمن والشراكة اليمنية السعودية في المجال الاجتماعي – المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل- ديسمبر 2004م، ص 5.

- هذا ويفرض المجتمع المعاصر بمكوناته وعلاقاته المعقدة والمتشابكة أن تتكامل السياستان الرسمية والشعبية أو على الأقل أن تعبر السياسة الرسمية بصدق عن الواقع الحضاري للسياسة الاجتماعية الشعبية، وهذا هو ما نفتقده في مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلى اليوم.

4- مفهوم التخطيط الاجتماعي Social planning:

- يعرف كل من (نيل جلبرت وهاري سبكت) التخطيط بأنه" تلك المحاولة الواعية لحل المشكلات والتحكم في سريان الأحداث المستقبلية عن طريق التفكير المنظم والدراسة وممارسة التفضيل في الاختيار لعدة متغيرات تحدد مسار العمل المستقبلي(1).

- ويعرفه (الفريد كان): بأنه عملية اتخاذ قرارات منطقية في أهداف المستقبل، ووسائل تحقيق هذه الأهداف التي تعتمد على رسم الإجراءات والقيم المتضمنة للطرق البديلة للعمل – وتبعاً تتضمن توضيح التقدم والاختيار بين أنظمة العمل(2).

- ووفقاً لهذا التحديد فإن التخطيط الاجتماعي في تصورنا هو عبارة عن تصور لمستقبل مرغوب فيه، وللوسائل الرامية إلى تحقيقه، وهو بهذا المعنى يشكل آلية السياسة ، بمعنى أنه يحول التصور العام الذي تضعه السياسة للأهداف إلى المستوى التنفيذي بتحديد دقيق لكل هدف من هذه الأهداف ولآلية تحقيقه في الوقت نفسه.

- ولا شك أن التعامل مع أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية (ومن بينها مشكلات الطفولة وقضاياها) إنما يتطلب استخدام أسلوب التخطيط الشامل والمتكامل في إطار سياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وتنموية متكاملة الأبعاد، تتوافر لها كل عوامل ومقومات النجاح، ذلك التخطيط المبني على معطيات علمية وفرتها العلوم الاجتماعية والإنسانية وجسدتها الدراسات والبحوث الإمبيريقية التي تتم في إطار حقائق ونظريات تلك العلوم، وما أحرزته من تقدم كبير مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية وقضايا الطفولة:

- لعل من نافلة القول التأكيد على أن مجال رعاية الطفولة وحمايتها يعد من المجالات متعددة التخصصات (سواء كان هذا على مستوى التخصصات العلمية أو المهنية أو التطبيقية) فعلى المستوى العلمي تهتم العديد من التخصصات العلمية بقضايا ومشكلات الطفولة (كعلم الاجتماع، علم النفس، التربية، العلوم الطبية، وغيرها من العلوم)، وعلى مستوى التخصصات المهنية نجد العديد من مهن المساعدة الإنسانية التي تعمل في مجال الطفولة (كالطب، الإرشاد النفسي، التربية، والخدمة الاجتماعية والمحاماة وغيرها).

- ومن بين تلك التخصصات التي تولي عناية خاصة لمرحلة الطفولة تأتي مهنة الخدمة الاجتماعية التي يعد مجال الطفولة فيها من المجالات المهمة لممارساتها المهنية منذ بداية نشأتها ،سواء على مستوى العمل مع الطفل والأسرة بشكل مباشر، أو العمل على مستوى السياسات الاجتماعية التي تستهدف تفعيل دور النظم الاجتماعية في رعاية الطفل والأسرة والتعامل مع قضايا ومشكلات الطفولة على المستوى الأكبر Macro level.

(1) Neil Gilbert and Harry specht editors, Planning for social welfare, (N.J.: prentice- Hall- 1977) P. 1.

(2) Alfred j. Khan: " studies in social policy and Planning N.Y. Russell sage. Foundation, 1969. P. 16.

- ويرى (رومانيشاين)[1] أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تقع في منطقة التماس بين الفرد والأنظمة الاجتماعية، إذ تعمل الخدمة الاجتماعية مستخدمة قاعدتها العلمية، ومهاراتها بجانب قيمها لمساعدة الأفراد على التوافق مع النظم الاجتماعية، وفي نفس الوقت تحاول أن تعدل من تلك النظم الاجتماعية لإشباع الاحتياجات الإنسانية المتغيرة والمتنوعة.

ويقترح (سيجال)(2) نموذجين لوظائف الخدمة الاجتماعية هما:

الأول: نموذج الضبط الاجتماعي: الذي يشتمل على خدمة الفرد والخدمات الجماعية ، إذ يتم التركيز على الفرد أكثر من التركيز على النظم الاجتماعية(خدمات مباشرة).

الثاني: النموذج الاجتماعي والاقتصادي: ويتم فيه التركيز على تغيير البيئة ،ومن ثم فإنه يتناول قضايا عامة تتعلق بالسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي ،ويتعدى ذلك النموذج الجهود العلاجية التي تميز النموذج السابق، ويعمل على توفير فرص متزايدة من جانب المجتمع للمواطنين كي يتكاملوا أكثر مع النظام الاقتصادي السائد(خدمات غير مباشرة).

- ويقترح (عبد العال)(3) مجموعة من الأهداف والوظائف التي ينبغي أن تضطلع بها مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك على النحو الآتي:

1- أهداف علاجية: باستخدام تكنيك فردي أو جماعي للمساعدة في حل المشكلات ذات الأسباب الاجتماعية.

2- الإسهام في التنشئة الاجتماعية باستخدام توجيه التفاعل الجماعي، بغرض تشكيل أنماط سلوكية يمارسها المواطن في تعامله اليومي العادي تتمشى مع القيم السائدة في المجتمع.

3- مساعدة سكان المجتمعات المحلية على وجه الخصوص بغرض توفير قدر من الخدمات التي يريدونها بالاعتماد على جهودهم الذاتية، وما يمكن توفيره من موارد نابعة من مصادر خارجية.

4- مساعدة منظمات الرعاية الاجتماعية على القيام بوظائفها وتطوير أهدافها وزيادة فاعليتها في أدائها لوظائفها التي يتطلبها منها المجتمع.

5- المساهمة في وضع السياسة الاجتماعية لزيادة وتفعيل الخدمات التي يؤديها المجتمع للمواطنين وفي وضع الخطط التنفيذية لهذه السياسة.

6- تكوين صورة إيجابية للخدمة الاجتماعية لدى المواطنين ومتخذي القرارات كي يزداد تأييد المجتمع للخدمة الاجتماعية في سعيها لتحقيق أهدافها.

ثالثاً: نظرة نقدية لواقع السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المجتمعات العربية:

(1) John M. Romanyshyn, Social Welfare: Charity to Justice (N.Y. Random House, 1971), P. 55.

(2) Brian Segal, "The Politicalization of Deviance" Social Work, VOL. 17, No. 4, (N.Y. : vasw, July 1972 , PP. 45-46.

(3)عبد الحليم عبد العال، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص 125.

- لما كانت سياسات الرعاية الاجتماعية إنما توضع في ضوء ما توصلت إليه العلوم الإنسانية الاجتماعية من حقائق ونظريات تفسر شتى مراحل الحياة الإنسانية وكذا المشكلات والظواهر التي يواجهها الإنسان في تلك المراحل، فليس من الصعب على الإنسان أن يدرك أن معظم ، كل تلك النظريات النفسية والاجتماعية التي تعج بها مختلف العلوم الاجتماعية والسلوكية إنما هي ظهرت في المجتمعات الغربية، ومن ثم ينبغي التعامل معها في إطار الوسط الثقافي والاجتماعي الذي نشأت ونمت فيه.

- كما أن معظم تلك النظريات لم توفق في الوصول إلى كبد الحقيقة وتقديم تفسيرات متقدمة لمراحل النمو أو المشكلات التي ترتبط بها، وهو الأمر الذي اعترف به بعض الباحثين الغربيين أنفسهم،إذ يشير أحدهم إلى أن بعض النظريات تقدم إجابات مختلفة عن التساؤلات نفسها، كما نلاحظ أنه في أحيان كثيرة تتعارض تلك النظريات فيما بينها، ومن ثم أصبحت تفتقر إلى عمومية التطبيق، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتباطها زمانياً وثقافياً بالمجتمع الذي نشأت فيه، وارتبطت بالأحوال المتغيرة للإنسان في ذلك المجتمع والمشكلات التي أفرزتها تلك المتغيرات.

- كما أن هناك عدة انتقادات وجهت لتلك النظريات من المنظور الإسلامي لعل أبرزها:

1- النظر إلى الإنسان على أنه مجرد كائن عضوي مدفوع بدوافع مادية بحته.

2- أنها تقتصر على الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية بين الناس، وأغفلت علاقات هؤلاء الناس أفراداً أو جماعات بالملأ الأعلى والبعد الروحي.

3- أنها اقتصرت على الحياة الدنيا فقط مع إغفال تام للحياة الآخرة.

- ويوجز (رجب)[1] هذه المآخذ على النظريات السلوكية والاجتماعية الحديثة التي تعد أساساً لصياغة السياسات والخطط الاجتماعية الموجهة نحو تحقيق الرعاية الاجتماعية في شتى مجالاتها بقوله أن تلك النظريات إنما تبدأ وتنتهي بالإنسان وكأنه جاء من فراغ، وينتهي إلى عدم، وأنه بين هاتين النقطتين مجرد كائن عضوي تدفعه حاجاته إلى تنظيم علاقاته مع غيره، أما عن حياته الروحية ومتطلباتها، وعن صلته بخالقه وآثارها، وعن شرائع ربه التي ارتضاها لخلقه، وأما عن البعث والجزاء في يوم تشخص فيه الأبصار، وأما عن الحياة الأخرى التي هي الحياة الحقيقة في نظر الإسلام فكل هذه الجوانب غائبة غياباً تاماً عن تلك النظريات جميعاً.

- ومن هنا يمكن القول بأن سياسات رعاية الطفولة القائمة حالياً في مجتمعاتنا العربية إنما بنيت في الأساس على حقائق ونظريات العلوم الاجتماعية والسلوكية بكل ما تعاني منه تلك الحقائق والنظريات من جوانب القصور التي أشرنا إليها.

- ومن هنا تأتي أهمية جهود التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية والسلوكية في معالجة تلك الثغرة وتلافي جوانب القصور في تلك النظريات، بما تؤكد عليه من كونها الوحي مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة العلمية إلى جانب الحواس والعقل.

(1)إبراهيم عبد الرحمن رجب، التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، بحوث مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ص 35.

- وفي ذات السياق يمكن الإشارة إلى أن سياسات رعاية الطفولة في المجتمعات العربية والإسلامية تأثرت كغيرها من سياسات الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة بالنموذج الغربي للرعاية الذي نشأ متأثراً بايديولوجية محددة، ونظم سياسية تترجم التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمعات الغربية، هذا في الوقت الذي تعرضت فيه تلك السياسات الغربية للهجوم من قبل الغربيين أنفسهم، وتعالت أصواتهم بضرورة تبني سياسات جديدة أكثر واقعية وإنسانية لرعاية الطفولة من السياسات القائمة.

- إن السياسات الوضعية الموجهة نحو رعاية الإنسان بوجه عام، والطفولة بوجه خاص باقتصارها على النظرة المادية فقط، وتركيزها على إشباع الحاجات المادية مع إغفالها للحاجات الروحية فإنها تفتقر إلى أحد عناصر النجاح المنشود لكونها مخالفة في أسسها ومرتكزاتها وأهدافها لطبيعة الإنسان، الأمر الذي يحتم ضرورة التوجيه إلى الاهتمام بإعادة التوازن بين الجوانب المادية والروحية عند وضع هذه السياسات والبرامج وتنفيذها، وهو ما يؤكد عليه التصور الإسلامي في هذا الصدد، على أن يكون معلوماً أن إعادة التوازن لا يعني بالضرورة إنقاص الكفة الراجحة بقدر ما يعني إثراء الكفة المرجوحة والمتمثلة في البعد الروحي، خاصة مع تزايد الشواهد على أهمية العامل الروحي كأحد مكونات السلوك الإنساني في مختلف مراحل الحياة.

- ويشير (فؤاد السيد)(1) إلى مكانة البعد الروحي في حياة الإنسان فيقول:" في نمط السلوك الإنساني نجد أن أكثر الأفراد توافقاً مع بيئتهم، وتكيفاً مع مجتمعهم الأسري والبيئي والاجتماعي هم أكثر الأفراد تمسكاً بعقيدتهم الدينية، وتمسكاً بأركان وشعائر الدين وعباداته، ويرجع ذلك إلى أن العقيدة تؤثر بشكل كبير على التوافق النفسي القائم بين الفرد والظواهر المادية والروحية والمعنوية في البيئة المحيطة.

- وإضافة إلى ما سبق فلقد أشارت العديد من الكتابات والدراسات إلى أن السياسات الاجتماعية المعتمدة لرعاية الطفولة في المجتمعات العربية تواجه العديد من جوانب القصور الأخرى نوجز أهمها فيما يأتي:

1- النظر إلى الأطفال على إنهم يمثلون جماعة أو فئة واحدة متجانسة بشكل عام، بينما الحقيقة تقول أن مرحلة الطفولة لا تمثل فئة عمرية واحدة ولا تمثل تجانساً في تركيب وبناء تلك الفئة العمرية، بل على العكس من ذلك تتضمن تبايناً واختلافاً في متغير السن ذاته (فهناك الطفولة المبكرة، الطفولة المتوسطة، الطفولة المتأخرة)، ومتغير الصحة (فهناك الأطفال الأصحاء، والأطفال اللذين يعانون من أمراض وقتيه على اختلاف أنواعها، وهناك الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية أو نفسية أو اجتماعية مزمنة).
الأمر الذي يشكل صعوبة بالغة في وضع سياسات وبرامج ذات صيغة عامة عند التخطيط لرعاية الطفولة بوجه عام.

2- اعتمدت تلك السياسات على النظرة الجزئية التي تفتقر إلى الشمول والتوازن وضبط النسب عند التعامل مع الإنسان في مرحلة الطفولة وذلك من حيث:

أ. النظر إلى كل مشكلة من مشكلات الطفولة وقضاياها على أنها مشكلة قائمة بذاتها، ومنبتة الصلة بغيرها من المشكلات والقضايا التي تواجه تلك المرحلة العمرية. إذ تتعامل مع كل مشكلة بمعزل عن المشكلات والقضايا الأخرى

(1) فؤاد البهي السيد: الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 424.

(فعلى سبيل المثال نجد أن تلك السياسات تتعامل مع "مشكلة عمالة الأطفال" بمعزل عن القضايا والمشكلات الأخرى وثيقة الصلة بها كالعنف ضد الأطفال، وإساءة المعاملة والإهمال ، والانحراف) وغيرها من المشكلات.

ب. أن تلك السياسات تغفل في كثير من الأحيان العمل على توثيق الصلة بين الجهود العلمية التي تتناول قضايا الطفولة ومشكلاتها وبين الجهود العملية التي تستهدف التصدي لتلك المشكلات.

ج. كما تعاني تلك السياسات من ضعف الجهود الموجهة نحو تحقيق الربط والتكامل بين مختلف خطط الرعاية الاجتماعية والتنمية، وغياب التكامل بين سياسات رعاية الطفولة وسياسات الرعاية الاجتماعية بوجه عام، سواء في مجال الشباب أو التعليم أو الصحة أو الإعلام أو الإسكان أو تنمية المجتمع المحلي.

د. التركيز على المؤسسات الإيوائية لرعاية الطفولة، وما نتج عنها من عزلهم عن الحياة العادية لأسرهم وعن الفئات العمرية الأخرى في المجتمع.

هـ. التركيز على البعد العلاجي لقضايا ومشكلات الطفولة أكثر من البعد الوقائي والتنموي.

و. افتقاد التكامل بين كافة التخصصات العلمية والمهنية المعنية بمرحلة الطفولة.

ز. الفصل بين الجهود الرسمية والأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية للطفولة.

رابعاً: نحو سياسة اجتماعية لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني:

- يمكن القول بوجه عام أن "السياسة الاجتماعية" هي ذلك الجانب من السياسة العامة للدولة الذي يركز على المجالات الصحية والتعليمية والإسكان والرعاية الاجتماعية،يحدد الاتجاهات والفئات المستهدفة، والمناهج التي يجب أن يسير في نطاقها العمل الاجتماعي في المجتمع في مختلف البيئات المحلية الحضرية والريفية والبدوية، بما يكفل تحقيق الأهداف المجتمعية المبتغاة.

- وتعددت تعريفات السياسة الاجتماعية، ومن بينها ذلك التعريف الذي يقول إن السياسة الاجتماعية هي عبارة عن: مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية والاتجاهات العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات الملزمة، وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ويحويه عدد من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة[1].

كما يعرفها باركر"Barker"[2]: " بأنها تلك الأنشطة أو المبادئ التي تعد بمثابة الدليل أو المرشد الذي يقوم بتحديد طرق التدخل، وكذلك تحديد العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية في المجتمع".

ويؤكد (باركر) على أن السياسة الاجتماعية ما هي إلا نتاج لقيم المجتمع وعاداته وهي تحدد بمعنى أشمل تخصيص الموارد ومستوى الرفاهية لأفراد المجتمع.

---

(1) طلعت مصطفى السروجي وآخرون: السياسة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي- جامعة حلوان، 2003م، القاهرة، ص 10.

(1) R.L.Barker: The Social work Dictionary, National Association of S.Workers, silver spring, Maryland, U.S.A. 1987, p:153.

ولذا فإن السياسة الاجتماعية للمجتمع هي مجموعة الخطط الحكومية بما تحتويه من برامج في مجالات التعليم والصحة والجريمة والعقاب والتأمين الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية.

وتشير معظم تعريفات السياسة الاجتماعية إلى أن هناك قدراً من الاتفاق في مجموعة من العناصر الرئيسة في السياسة الاجتماعية هي:

- الإيديولوجية السائدة والمعتمدة في المجتمع.
- أهداف المجتمع بعيدة المدى.
- مجالات العمل الاجتماعي الرئيسية.
- الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي في شتى المجالات والميادين.
- ونعرض فيما يأتي لبعض الخطوط العريضة والملامح العامة لما ينبغي أن تكون عليه السياسة المقترحة لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني، وذلك من خلال العناصر الآتية:

1- الحاجة إلى سياسة اجتماعية جديدة ومتكاملة لرعاية الطفولة

2- أسس وركائز السياسة المقترحة.

3- أبعاد ومكونات السياسة المقترحة.

1- الحاجة إلى سياسة اجتماعية جديدة ومتكاملة لرعاية الطفولة:

- إن أية جهود تستهدف تغيير الواقع الاجتماعي المثقل بالمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أي مجتمع إنما تبدأ بإعادة النظر في السياسات الاجتماعية القائمة واعتماد الأسلوب العلمي المبني على الحقائق الواقعية من أجل التوصل إلى سياسات اجتماعية جديدة ومتكاملة لتحديد مجالات العمل والاتجاهات الملزمة والمبادئ العامة التي ينبغي أن تسير في إطارها كافة الجهود وخطط وبرامج العمل الاجتماعي الموجهة نحو فئات المجتمع المختلفة.
- فأي سياسة اجتماعية إنما تستهدف في المقام الأول:
  - رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتحسين نوعية الحياة الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية.
  - العمل على وقاية الفئات المستضعفة وغير القادرة من الضغوط والمشكلات الاجتماعية، وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها.
  - العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية والصحية ولاقتصادية عن طريق إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات.
  - العمل على التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع في شتى جوانب حياتهم المختلفة.
- وتأسيساً على جواب القصور في السياسات القائمة لرعاية الطفولة في مجتمعاتنا العربية- وكما سبق الإشارة– تصبح الحاجة ماسة إلى التفكير في صياغات جديدة لتلك السياسات تنطلق أساساً من واقعنا الثقافي والحضاري والتاريخي، مع الانفتاح على تجارب المجتمعات الأخرى للاستفادة منها في ضوء محددات وخصائص هذا الواقع.

- على أن يراعى في ذلك مجموعة من الاعتبارات أهمها:

- أن تعمل السياسة المقترحة على تكثيف كافة الجهود وتنظيمها من أجل تحديد الأهداف بعيدة المدى التي يتوخى المجتمع بكافة فئاته وتياراته الوصول إليها مستقبلاً في مجال الطفولة.
- أن تكون تلك السياسة بمثابة المرشد والدليل في توضيح مجالات العمل وأسلوبه واتجاهاته ومبادئه وأهدافه في مجال رعاية الطفولة، بحيث تنطلق منها كافة خطط وبرامج ومشروعات الرعاية المطلوبة.
- التكامل والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة والقطاعات المعنية بمجال رعاية الطفولة.
- العمل على إيجاد لغة مشتركة بين القائمين على التخطيط المادي والتخطيط الإنساني وبينهما وبين المنهج العلمي والنسق القيمي السائد في المجتمع، وبين الأجهزة التنفيذية والمحلية والحكومية والأهلية بغية الالتزام بترسيخ المعاني الإنسانية في المشروعات الاقتصادية وبرامج ومشروعات الرعاية والتنمية الاجتماعية.
- التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية في كافة مراحل العمل الاجتماعي بدءاً من المشاركة في وضع وتصميم السياسات وانتهاء بتنفيذ الخطط والمشروعات ومتابعتها وتقويمها لضمان نجاح تلك الخطط في تحقيق الأهداف المنشودة.

2- أسس وركائز السياسة المقترحة:

أ. المحور الديني والأخلاقي هو الأساس:

الذي ينبغي أن تتأسس عليه وتنطلق منه السياسات المقترحة لرعاية الإنسان بوجه عام والطفولة بوجه خاص، بحيث تقوم تلك السياسات على اعتماد المنظور الإسلامي كأساس لتفسير المشكلات والظواهر- استنادا إلى الخصوصية الحضارية للمجتمع اليمني كمجتمع إسلامي- ومن ثم اعتماد المنظور الإسلامي أيضاً كمحور تدور حوله كافة أشكال وصور المواجهة والتصدي لتلك المشكلات لما له من تأثير بالغ في هذا الصدد.

إن مجتمعنا العربي والإسلامي له خصائصه الذاتية ومكوناته النفسية وقيمه الروحية، وله قضاياه وهمومه ومقدساته، ولا يمكن التنكر لهذه الخصائص والسمات لأنها جزء لا يتجزأ من الفهم الصحيح والدقيق لطبيعة الشخصية العربية الإسلامية ولطبيعة العوامل المؤثرة في سلوكها العام.

وتأسساً على كل ما سبق فإن أي سياسات أو خطط أو برامج لا تنطلق من رؤية إسلامية أصيلة للتعامل مع قضايا الإنسان المسلم ومشكلاته وهمومه فلن يكتب لها النجاح المرجو والمأمول، وفي هذا الصدد فنحن نتبنى الرأي القائل: بأن المواجهة الحضارية لصميم مشكلات الإنسان المسلم في شتى مراحل حياته المختلفة تحتاج وبحق أن نعد البعد الديني والأخلاقي المدخل الأساسي لسياسات الوقاية المكافحة والعلاج لتلك المشكلات.

ب. التكامل والشمول:

- ما دامت مشكلات الطفولة متعددة ومتنوعة ومترابطة ومعقدة، وما دامت العوامل التي تسببت في هذه المشكلات متعددة ومتفاعلة ومترابطة، فالأمر يتطلب أساليب حديثة قوامها التكامل والشمول للتعامل مع تلك

المشكلات ومواجهتها، خاصة بعد أن ثبت فشل كافة الأساليب التي كانت دوماً – في رأينا- لا تزيد عن الاقتراب المتراخي والمبستر من المشكلة، والاهتمام بالأعراض دون الجوهر والمضمون.

- كما أن الأخذ بمبدأ التكامل يقتضي التأكيد على ضرورة الربط بين إستراتيجية التصدي لمشكلات الطفولة، ومعالجة قضاياها المتنوعة والمتعددة، وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بكافة أبعادها وميادينها، والرامية إلى تطور نوعي في المجتمع اليمني، بحيث تأتي هذه التنمية بصورة متوازنة تحدث تغييراً نوعياً في البنية الاجتماعية والظروف الحياتية متفادية الانعكاسات السلبية المولدة للمشكلات والانحرافات بوجه عام، ومشكلات الطفولة وانحرافها بوجه خاص.

- إن قضايا الطفولة والظواهر والمشكلات المرتبطة بتلك المرحلة – شأنها شأن العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية- تعد ميداناً مشتركاً بين العديد من العلوم والتخصصات العلمية والمهن الإنسانية ، هي ليست حكراً على تخصص ما أو علم ما دون آخر، ولا على مهنة دون أخرى وإنما يتطلب الأمر أن تستند سياسات وخطط وبرامج رعاية هذه لفئة على تضافر جهود العلماء والمفكرين والباحثين في كافة العلوم والتخصصات والمهن ذات العلاقة، فالعلوم الشرعية، وعلوم الثقافة الإسلامية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والإجرام والبيولوجيا، ووظائف الأعضاء، والكيمياء، وعلوم الطب والصحة العامة، والاقتصاد والسياسة والقانون.... وغيرها من العلوم والتخصصات يمكنها أن تسهم بدور فعال في إلقاء الضوء على الظواهر الاجتماعية والمشكلات التي يتعرض لها الأطفال بجوانبها المتعددة، وأبعادها المختلفة بالدراسة والتحليل والبحث العلمي الأصيل... كما أن المهن المساعدة الإنسانية كالطب، والإعلام، والمحاماة، علم النفس، والتربية، والخدمة الاجتماعية وغيها من المهن دورها الهام والحيوي في التصدي لهذه المشكلات ومواجهتها.

- وما دام الأمر كذلك فإن الأمر يتطلب وبإلحاح:
  - التنسيق والتكامل والتعاون على مستوى كافة التخصصات العلمية في هذا المضمار.
  - التكامل عل مستوى كافة المهن الإنسانية المرتبطة بالمرحلة.
  - التكامل بين الأكاديميين والممارسين في الميدان.
  - التكامل بين أجهزة البحث العلمي والجامعات وبين منظمات الرعاية الاجتماعية للطفولة.
  -

- إن مواجهة مشكلات الطفولة والتعامل مع قضاياها المتعددة والمتشعبة لا يمكن أن تكون من نظرة مجتزأة أو مبتسرة، ولا من مدخل واحد أو منظور واحد، وإنما لابد من الارتكاز على النظرة الشمولية المتكاملة لمرحلة الطفولة وقضاياها ومشكلاتها المترابطة، ذلك الشمول والتكامل الذي ينبغي أن يكون حاضراً بقوة في دراسة المشكلات وتفسيرها (بالتعرف على العوامل المتشابكة المسببة لكل مشكلة، وتفاعلات هذه العوامل، وكذلك الكشف عن العلاقات السببية والوظيفية بين تلك المشكلات بعضها والبعض الآخر)، وينبغي للنظرة الشمولية التكاملية أن تكون حاضرة أيضاً عند تحليل تلك المشكلات، والتعرف على أبعادها ومتغيراتها وجوانبها المتشعبة والمعقدة، وعند تصميم السياسات والخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة بالتعامل مع تلك الظواهر والمشكلات

ومواجهتها(عن طريق التخطيط الشامل والمتكامل الذي يغطي كافة المشكلات من ناحية، ويغطي أيضاً كافة جوانب كل مشكلة وعناصرها وإبعادها، ويتعامل مع كافة العوامل والأسباب في آن واحد) مع ضرورة الأخذ في الاعتبار ضرورة البحث والتقصي والتفكير في العوامل والأسباب قبل النتائج والأعراض، وفي الوقاية قبل العلاج، وفي الرعاية والحماية قبل المقاومة والتصدي، وهو الأمر الذي ما زالت تفتقر إليه الكثير من أدبيات الطفولة في مجتمعاتنا العربية من ناحية، والسياسات والخطط المعتمدة للتعامل مع تلك المشكلات من ناحية أخرى. وهو ما ترتكز عليه هذه الورقة بشكل جوهري.

- إن المطلوب الآن وبإلحاح هو اعتماد أسلوب التخطيط الشامل والمتكامل في التصدي لمشكلات الطفولة من خلال رؤية مجتمعية شاملة، وفي إطار سياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وإنمائية متكاملة الأبعاد تتوافر لها كل عوامل ومقومات النجاح،. وذلك التخطيط الذي ينبغي أن يكون مبنياً على معطيات علمية وفرتها – وكما سبق أن أشرنا- العلوم الاجتماعية والإنسانية وما أحرزته تلك العلوم من تقدم هائل منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

3- أبعاد ومكونات السياسة المقترحة:

مرة أخرى نود التأكيد على أن البعد الديني والأخلاقي هو المحور الأساسي الذي تبنى عليه أية سياسة مقترحة

يلعب الدين الإسلامي دوراً مهماً في تقويم النفوس وتهذيبها على الطريق السوي، بما يتضمنه من منهج إلهي يستهدف في المقام الأول تحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل وضبط حركة الحياة لتكون حياة راضية كما أرادها الله عز وجل، ومن ثم فالبعد الديني والروحي والأخلاقي يعد محوراً جوهرياً لكافة النشاطات والفعاليات الإنسانية في شتى مجالات الحياة وفي إطار مراجعاتنا النقدية لما هو قائم بالفعل من جمود في مجال رعاية الطفولة في واقعنا العربي بعامة والواقع اليمني على وجه الخصوص لوحظ أن السياسات والخطط التي تستهدف رعاية الطفولة وحمايتها غالباً ما تغفل الوزن المحوري لهذا البعد الديني والأخلاقي في الوقاية والعلاج، فكثيراً ما تخلو هذه الخطط والسياسات من أي ذكر لهذا البعد، وإذا ذكر فإنه يذكر غالباً في سياق العموميات ليس إلا، كما أن وزنه غالباً ما لا يرقى إلى نفس الأوزان التي تمنح للمكونات الأخرى للظاهرة أو المشكلة، في حين أن هذا البعد في نظرنا ينبغي أن يعد المدخل الأساسي في سياسات الوقاية والمواجهة والرعاية في مجتمعاتنا الإسلامية أسباب متعددة لعل أهمها:

- أنه يوفر آلية للضبط الذاتي لدى الفرد المسلم في تعامله مع الأطفال (تربية الضمير والمراقبة).
- أنه يهدف إلى توفير دعم معنوي اجتماعي يعتبر بمثابة حاجز قوي يمنع انتشار الظواهر المرضية والمشكلات المستعصية التي تتعرض لها الطفولة.
- أن للإسلام منهجه المتميز والواقعي في مواجهة كافة الظواهر الاجتماعية السلبية والمرضية، والمشكلات الاجتماعية بعامة ومشكلات الطفولة بوجه خاص.

هذا ومن المحور الديني تنبثق الأبعاد والمحاور الأخرى للسياسة المنشودة في مجال رعاية الطفولة وذلك على النحو الآتي:

1- البعد التربوي الأسري:

- و يمثل هذا البعد إذا كان منطلقاً من التصور الإسلامي حجر الزاوية في أية سياسات أو خطط تستهدف مواجهة مشكلات الطفولة، على أن يكون واضحاً أن التربية المطلوبة هنا هي التي تنطلق من التصور الإسلامي للإنسان والحياة والمجتمع والكون، أي هي التربية الإسلامية بأصالتها وشمولها وتكاملها.

- أهمية الدور الأساسي والمحوري الذي تلعبه الأسرة في حياة الإنسان بوجه عام، وحياة الطفل بوجه خاص، وتكوين الملامح الأساسية للشخصية الإنسانية السليمة ،فالأسرة هي الكيان الاجتماعي الأول الذي يعيش فيه الفرد، ومن خلاله يكتسب شخصيته الاجتماعية.

- أن الأسرة هي خط الدفاع الأول ضد الانحراف والظواهر المرضية التي يتعرض لها الطفل.

- يشكل أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأخوان، النسق القرابي) نماذج حية للسلوك الاجتماعي الذي يتعلمه الفرد عن طريق القدوة والمحاكاة.

- أن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تحتل مسئولية رعاية الطفل وتنشئته، كما أن الأمراض الاجتماعية والمشكلات والصعوبات التي تواجه الأسرة إنما تنعكس بصورة مباشرة وتلقائية على أطفالها وعلى أوضاعهم حاضراً ومستقبلاً.

ومن هنا كان من الضروري الاهتمام بالتخطيط والتنظيم العدوى لأفراد الأسرة، وتوفير المقومات الأساسية للأسرة، وتهيئة مناخ عائلي سليم وترى للوقاية من مشكلات الأسرة.

2- البعد التعليمي:

- فالسياسة التعليمية ينبغي أن تقوم على الاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم.
- الحد من ظاهرة التسرب من التعليم إلى أقصى حد ممكن.
- تفعيل دور الخدمة الاجتماعية المدرسية في التعامل مع التلاميذ وتنمية شخصياتهم ومواجهة مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم.
- الربط الوثيق بين المدرسة والمنزل لتحقيق الأهداف التي يتوخاها كلاهما.

3- البحث العلمي:

ونعني به الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بمرحلة الطفولة، والمرتكزة على قضايا الطفولة ومشكلاتها واحتياجاتها وخصائص مراحلها المختلفة، على أن تتكامل تلك البحوث بحيث تنتظم فيها جميع العلوم والتخصصات ذات العلاقة، وبحيث تسمح هذه الدراسات برسم سياسات عامة وخطط وبرامج للنهوض بالطفولة في المجتمع اليمني والحد من الظواهر المرضية التي تعترضها.

4- البعد التشريعي:

- التوعية المجتمعية بتشريعات الطفولة ومواثيقها وأهداف تلك التشريعات والمواثيق، ومتابعة تطبيقها وتنفيذها من قبل كافة الجهات والأجهزة المختصة(التطبيق الصارم).
- إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات القائمة وفقاً لما يستجد من ظروف ومتغيرات تؤثر على الأسرة

والطفولة.

- العمل على إيجاد تشريعات جديدة كلما استلزم الأمر لسد الثغرات في النسق التشريعي القائم.

5- البعد الرعائي الخدمي:

- الاهتمام بتصميم الخطط والبرامج اللازمة لإشباع احتياجات الطفولة الصحية، والتعليمية والثقافية، والنفسية، والفكرية ومواجهة مشكلاتهم المرتبطة بتلك الاحتياجات.
- أن تتحمل مؤسسات المجتمع التعليمية والإعلامية والصحية والترويحية مسئوليتها في رعاية الطفولة بمختلف مجالاتها.
- اتخاذ التدابير الكفيلة للحد من ظاهرة الفقر والآثار السلبية له على الأسرة والطفولة.
- ويمكن للخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية أن تلعب دوراً مهماً في هذا الصدد، سواء في الجوانب الوقائية أو العلاجية، أو الإنمائية، فيما يتعلق برعاية الطفولة خاصة وأن الخدمة الاجتماعية أصبحت الآن – كما أسلفنا في بداية هذه الورقة- تعنى بتغيير وتعديل النظم الاجتماعية وإصلاحها لتغدو أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين والتصدي لمشكلاتهم، كما تحول دور الأخصائي الاجتماعي من "المساند" أو "المرشد" إلى أدوار أكثر اتساعاً وإيجابية وفعالية مثل أدوار"الداعية" أو "المناصر" أو "الدافع" أو "الغير" خاصة فيما يتعلق بحقوق ومصالح الفئات المستضعفة والمعرضة للخطر ولا شك أن الطفولة تأتي في مقدمة هذه الفئات.

6- البعد الاقتصادي:

أوضحت العديد من الدراسات والبحوث العلمية العلاقة الوظيفية الوثيقة بين العديد من مشكلات الطفولة في المجتمع اليمني (التسول، عمالة الأطفال، العنف، إساءة المعاملة، الإهمال، تهريب الأطفال، أطفال الشوارع، ... وغيرها) وبين تدني مستوى المعيشة للأسرة وتفاقم الظروف الاقتصادية القاسية التي تعيش في كنفها تلك الأسر، ومن هنا نؤكد ضرورة الربط الوثيق والتكامل الحتمي بين سياسات رعاية الطفولة وسياسات التنمية الاقتصادية التي ينبغي أن تستهدف تحقيق درجة من التنمية الاقتصادية للأسر الفقيرة، وذلك عن طريق التخطيط لتوفير الاستقرار المادي للأسرة، واعتماد وتوسيع نطاق برامج الضمان الاجتماعي، والأسر المنتجة لتحويل الأسر الفقيرة والمعدمة إلى خلايا إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة دخلها وارتفاع مستوى معيشتها ،وكذلك التوسع في إنشاء مراكز التكوين المهني لعلاج الآثار الناجمة عن التسرب الدراسي من المرحلة الأساسية والاهتمام بترسيخ قيمة العمل بوجه عام والعمل اليدوي والحرفي بوجه خاص.

7- البعد الإعلامي:

ونعني به ضرورة أن يضطلع الإعلام بمسئولياته في توفير تغطية شاملة لغالبية المواطنين، ولكافة أجزاء المجتمع جغرافياً لتكوين رأي عام قوي يحمل اتجاهات مستنيرة وقوية إزاء مرحلة الطفولة ومشكلاتها، وأسباب تلك المشكلات وخطورة الآثار المترتبة عليها.

إذ ينبغي أن توفر السياسة الإعلامية والخطط التنفيذية المنبثقة منها في هذا الشأن: معلومات كافية وصحيحة وعميقة حول الظواهر والمشكلات المرتبطة بمرحلة الطفولة في المجتمع اليمني، وطبيعتها، وانتشارها بين الريف والحضر، وأهم العوامل المتداخلة في

أحداثها والآثار المترتبة عليها بالنسبة للطفل والأسرة والمجتمع، وتوضيح التشريعات والمواثيق الدولية والمحلية المتعلقة بالطفل، وأساليب معاملته، وكذلك العمل على خلق مناخ إيجابي يتمكن فيه الآباء والأمهات العاملون في مجالات الطفولة(محترفون ومتطوعون) من توسيع آفاقهم وتنمية قدراتهم- من خلال تبادل الآراء والخبرات- والعمل على وضع حد لاستغلال الأطفال وإهمالهم، والقضاء على كافة أشكال العنف الذي يمارس ضدهم سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو في المدارس أو حتى في وسائل الإعلام، وينبغي أن تشارك في هذه الحملة القومية المستمرة كافة وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري من إذاعة وتلفزيون وصحافة بمشاركة إيجابية فاعلة من رجال الدين (علماء الدين) والفكر والمتخصصين وكل المهتمين بهذه الفئة.

8- التعاون الإقليمي والدولي :

في ظل التغيرات العالمية المتسارعه التي يتعرض لها الإنسان في عالم اليوم، وفي ظل موجات العولمة الكاسحة التي أصبحت اليوم حقيقة واقعة، تلاشت فيها الحدود وأضحى العالم قرية صغيرة، يصبح التعاون الإقليمي والدولي في التعامل مع الظواهر الإنسانية والمشكلات الاجتماعية أمراً ضرورياً لا فكاك منه وأضحى واجباً إنسانياً وقومياً في ذات الوقت.

فكما ذكرنا هناك بعض المشكلات التي لها بعد إقليمي (كمشكلة تهريب الأطفال على سبيل المثال).

كما أن الأمر يتطلب تعاون المنظمات المحلية والإقليمية (كمنظمات جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي) ، والدولية (كمنظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، واليونسكو).

ويتحقق هذا التعاون المثمر إقليمياً ودولياً من خلال تبادل المعلومات والخبرات الأكاديمية والفنية والمهنية، والاستفادة من التجارب والنماذج الناجحة لرعاية الطفولة في بعض المجتمعات وتطبيقها في مجتمعات مشابهة.

9- البعد العلاجي والتأهيلي:

ونعني به اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الظواهر المرضية المرتبطة بمرحلة الطفولة، وإعادة تأهيل الأطفال الذين مروا بخبرات وتجارب سيئة وإدماجهم في المجتمع من جديد، كل ذلك في ضوء مبدأ الشمول والتكامل الذي سبق التأكيد عليه.

وختاماً وفي ضوء العرض السابق نود التأكيد على حقيقة نحسب أنه من الأهمية بمكانة ونحن بصدد الحديث عن سياسات جديدة وأساليب مبكرة لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني، تلك الحقيقة التي نرى أنه من الضروري التنبه إليها وإعمالها من قبل المهتمين بشئون الطفولة وقضاياها، سواء كانوا من الأكاديميين المشتغلين بالبحث العلمي أو من الممارسين في الميدان، تلك الحقيقة التي تؤكد على أن معظم مشكلات الطفولة هي في واقع الأمر مشكلات قومية في المقام الأول أكثر من كونها مشكلات محلية، كما أنها في كثير من الأحيان تكون ذات بعد إقليمي (مشكلة تهريب الأطفال على سبيل المثال) ، ومن هنا فإن التصدي لهذه المشكلات لا ينبغي أن يكون على مستوى التعامل المباشر مع الأفراد والجماعات فحسب أو التعامل المبتسر مع كل مشكلة على حدة، وإنما ينبغي التصدي لتلك المشكلات ومواجهتها من خلال العمل على مستوى النظم الاجتماعية القائمة عن طريق تعديلها أو تغييرها بما يجعلها أكثر قدرة على الوفاء باحتياجات الطفولة المتنوعة والمتعددة والمتغيرة ومواجهة مشكلاتها هذا من ناحية أخرى أن يتم التعامل مع كل مشكلة من تلك المشكلات في ضوء علاقاتها وارتباطها بالمشكلات الأخرى.

الخاتمة:

تناولت الورقة الراهنة جانباً مهماً من الجوانب المرتبطة بقضايا الطفولة وأوضاعها في المجتمع اليمني وهو الجانب المتعلق بكيفية تعامل المجتمع مع تلك القضايا على شعوب السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعية، وكان أبرز ما تناولته الورقة

ما يأتي:

سياسات الرعاية الاجتماعية وقضايا الطفولة:

1- الرعاية الاجتماعية وقضايا الطفولة:

- تنامي حجم البيئة العمرية التي تمثل مرحلة الطفولة في التركيب السكاني في المجتمعات العربية والإسلامية (نصف عدد السكان تقريباً).
- سياسات وبرامج رعاية الطفولة تستهدف العمل على:
  - إشباع احتياجات الأطفال (على تنوعها وتعددها وتغيرها).
  - التعامل مع المشكلات والصعوبات.
  - تنمية القدرات والملكات المختلفة.
- أن تلك السياسات والبرامج ينبغي أن تغطي ثلاثة مستويات:
  - المستوى الوقائي.
  - المستوى العلاجي.
  - المستوى التنموي.
- أن رعاية الطفولة تتضمن:
  - الأساليب المباشرة للعمل مع الأطفال والأسر والمتعاملين معهم على مستوى الأفراد والجماعات.
  - الأساليب غير المباشرة للعمل مع المنظمات والمجتمعات المحلية والمجتمع القومي(النظم الاجتماعية والتغير الاجتماعي) السياسات- الخطط- وإدارة المؤسسات الاجتماعية.
- المشكلات التي يتعرض لها الطفل(أو يقاس منها) خلال مراحل نموه المختلفة هي مشكلات متعددة ومتنوعة.
  - العنف الموجه ضد الأطفال.
  - إساءة المعاملة.
  - الإهمال.
  - التسول.
  - أطفال بلا مأوى(أطفال الشوارع).
  - مشكلات الأيتام.
  - اللقطاء.
  - المتاجرة بالأطفال.
  - تشغيل الأطفال (عمالة الأطفال).
  - استغلال الأطفال في الحروب (تجنيد الأطفال).
  - الانعكاسات السلبية للحروب والنزاعات الأهلية والدولية على الأطفال.
  - الأمراض والإعاقات.

- الفقر ونقص إشباع الاحتياجات.
- التسرب من التعليم.
- انحراف الأحداث.

2- المفاهيم الرئيسة:

- مفهوم الطفولة في الدراسة الراهنة (الطرف المستجيب لعمليات التفاعل).
- مفهوم الخدمة الاجتماعية –كإحدى المهن الرئيسة العاملة في مجال رعاية الطفولة بالتعاون مع المهن الأخرى.
- مفهوم السياسة الاجتماعية.
- مفهوم التخطيط الاجتماعي.

3- الخدمة الاجتماعية وقضايا الطفولة:

- ميدان الطفولة متعدد التخصصات والمهن.
- ميدان الطفولة من الميادين الأساسية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
- هناك نموذجان لوظائف الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة:
  - الأول: نموذج الضبط الاجتماعي (خدمة الفرد وخدمة الجماعة خدمات مباشرة).
  - الثاني: النموذج الاقتصادي والاجتماعي (تغير النظم الاجتماعية وتعديلها).
- معالجة ظاهرة التفكك الاجتماعي الناجمة عن:
  - عدم قدرة الأفراد والجماعات على الاستفادة من خدمات النظم الاجتماعية القائمة على إشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها.
  - عجز النظم الاجتماعية عن تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها على الوجه الأكمل.
- ومن ثم جهود الخدمة الاجتماعية للحد من التفكك الاجتماعي تتمثل في:
  - العمل المباشر مع الأفراد والأسر والجماعات بغرض تحقيق التكيف والتوافق مع النظم الاجتماعية.
  - هذا التوافق مع النظم القائمة ليس كما هي،وإنما كما ينبغي أن تكون(تعديلها وتغييرها).
  - كلا الأمرين يتطلبان عملاً ممنهجاً على مستوى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات.

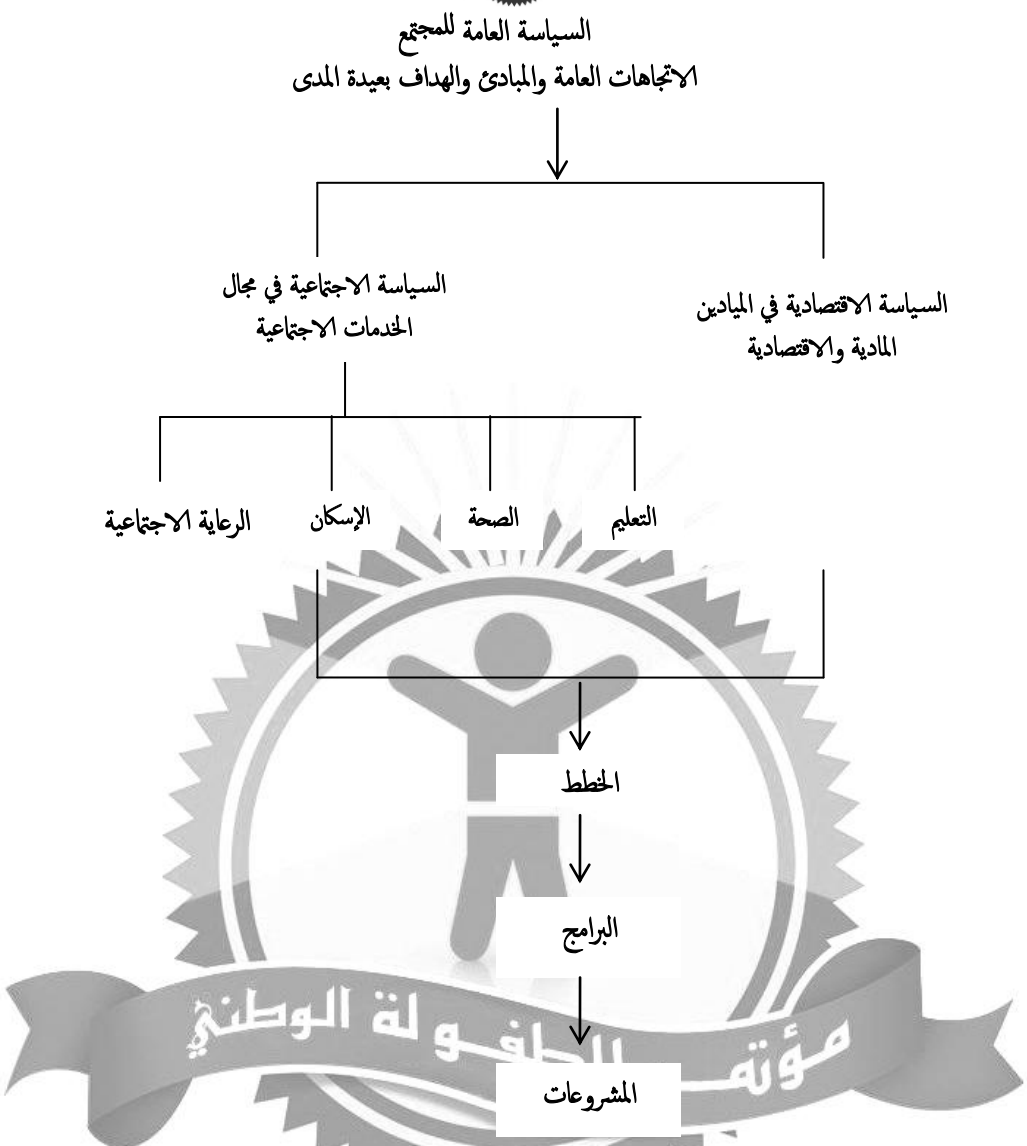

الخدمة الاجتماعية تتميز عن غيرها من المهن العاملة في مجال رعاية الطفولة بأنها مهنة صانعة سياسة.

- الخدمة الاجتماعية تعمل على نطاق واسع في مجالات عديدة الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على الإسهام الفاعل في مجال رعاية الطفولة.

فالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ليست قاصرة على مجال رعاية الطفولة ،وإنما هناك مجالات أخرى وثيقة الصلة بمرحلة الطفولة ،ومن أهمها:

- مجال رعاية الأسرة والأمومة.
- المجال المدرسي والتعليمي

- المجال الصحي والتأهيلي.
- مجال الفئات الخاصة والمعاقين.
- مجال انحراف الأحداث.
- مجالات التنمية المجلية(الريفية والحضرية).

4- نظرة نقدية لواقع السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المجتمع اليمني:

- إن تقدير الموقف الراهن والمراجعة النقدية للجهود القائمة هي نقطة الانطلاق نحو التغيير المنشود.
- الطبيعة الإنسانية والإلمام بمكونات الإنسان هي الأساس لأية سياسات أو برامج للرعاية الاجتماعية. إذ إن فاعلية تلك السياسات تتوقف على التصور الحقيقي للطبيعة الإنسانية.
- العلوم الاجتماعية والإنسانية قائمة على تصور مادي للطبيعة الإنسانية.
- الطبيعة الإنسانية يمكن تصورها على النحو الآتي:

المكون النفسي والروحي

- التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية والإنسانية يصبح أمراً مهماً لتصحيح مسيرة تلك العلوم وتصويبها البعد الروحي إلى جانب الأبعاد الأخرى.
- الوحي كمصدر معتمد للمعرفة إلى جانب الحواس والعقل.
- المراجعة النقدية للسياسات المعتمدة لرعاية الطفولة كشفت عن:
  - إغفال البعد الروحي في برامج وجهود الرعاية الإنسانية ككائن عضوي.
  - التأثر بالنموذج الغربي الذي نشأ متأثراً بإيديولوجية محددة (النظرة المادية فقط).
  - النظرة إلى الأطفال على إنهم فئة واحدة متجانسة.

- صعوبة وضع سياسات وبرامج ذات صبغة عامة.
- الاعتماد على النظرة الجزئية والافتقار إلى الشمول والتوازن والتكامل. حيث
  - النظر إلى كل مشكلة منفصلة عن غيرها من المشكلات الأخرى.
  - التعامل مع كل مشكلة بين سياسة رعاية الطفولة وسياسات الرعاية الاجتماعية للفئات الأخرى.
  - التركيز على المؤسسات الإيوائية- عزل الأطفال.
  - التركيز على البعد العلاجي وإغفال البعاد الوقائية والإنمائية.
  - افتقاد التكامل بين التخصصات العلمية والمهنية.

5- السياسة المقترحة:

- الحاجة الماسة إلى سياسة اجتماعية جديدة ومتكاملة لرعاية الطفولة.
- أسس وركائز السياسة المقترحة:
  - المحور الديني والأخلاقي هو الأساس.
  - التكامل والشمول.
- أبعاد ومكونات السياسة المقترحة.
  - البعد الديني والأخلاقي هو المحور الأساسي

وتنبثق منه مجموعة من الأبعاد الأخرى وهي:

  - البعد التربوي والأسري.
  - البعد التعليمي.
  - البحث العلمي
  - البعد التشريعي.
  - البعد الرعائي الخدمي.
  - البعد الاقتصادي.
  - البعد الإعلامي.